**المحور الثاني: دراسة و تحليل الميزانية من المنظور المالي**

يعتمد هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، حيث يعتبر هذا التحليل أن المؤسسة وحدة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية قبل أن تكون وحدة إنتاجية، ويتم تحديد هذه الذمة من خلال جرد الأصول والخصوم، وهو طريقة للتحليل التقليدي يهتم قبل كل شئ بخطر العسر المالي وخطر الافلاس.

**1.مفهوم الميزانية المالية:**

وهي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، ترتب فيها عناصر أصول وخصوم المؤسسة وفق مبدأي السيولة والاستحقاق في المدى القصير، على أن تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

**2.مبادئ الميزانية المالية:** يجدر التنبيه إلى أن هناك تشابه كبير بين مبادئ الميزانية المالية المستخدمة في التحليل المالي ومبادئ الميزانية الواردة في النظام المحاسبي المالي (SCF)، والمتمثلة في:

**1.مبدأ توازن الميزانية**: وذلك يقتضي أن تكون مجموع القيمة المحاسبية الصافية الحقيقية للأصول مساويا لمجموع الخصوم.

**2.مبدأ سنوية الميزانية**: ويعني ذلك أنها تلخص وضعية المؤسسة خلال سنة مالية معينة، لذلك يتم إعدادها في نهاية السنة وتسمى ميزانية ختامية، كما يمكن إعداد ميزانية افتتاحية في بداية السنة بالاعتماد على الميزانية الختامية للسنة السابقة.

**3.تصنيف حسابات الأصول يتم بالاعتماد على مبدأي السيولة والسنوية**: وذلك يقتضي أن أي أصل من أصول المؤسسة يتطلب مدة زمنية طويلة لتحويله إلى سيولة نقدية أو أنه يحتفظ به أو يستعمل لمدة زمنية تفوق السنة، فإنه يسجل في أعلى الميزانية ضمن أصول غير جارية (الأصول الثابتة)، وأن أي أصل يتطلب مدة قصيرة للتحول إلى سيولة نقدية أو يحتفظ به أو يستعمل لمدة زمنية تقل عن السنة فإنه يسجل في أسفل الميزانية ضمن الأصول الجارية " الأصول المتداولة".

**4.تصنيف حسابات الخصوم يتم باستخدام مبدأي أجال الاستحقاق والسنوية**: ويقصد بذلك أن أي خصم من خصوم المؤسسة يتعدى أجال استحقاقه السنة فإنه يسجل في أعلى الميزانية ضمن الموارد الدائمة، إما ضمن الديون الخاصة أو الديون الطويلة الأجل. وأن أي خصم يستحق في مدة زمنية تقل عن السنة فإنه يسجل في أسفل الميزانية ضمن الديون القصيرة الأجل.

تقييم حسابات الأصول يتم بالقيمة الحقيقية أو القيمة الحالية للأصل (la juste valeur).

**3.عناصر الميزانية المالية:**

**1.3.الأصول :** تنقسم الأصول إلى مجموعتين رئيسيتين:

**1.1.3.الأصول غير جارية (الثابتة):** وتضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن السنة وتظهر بالقيمة الصافية، أي بعد استبعاد الإهتلاكات، وتشمل : (القيم العينة (ح/21، ح/22 ما عدا ح/229، ح/23)، القيم المعنوية (ح/ وما20 وما تفرع عنه ما عدا ح/207)، القيم المالية (ح26 وما تفرع عنه ما عدا ح/269، ح/27 وما تفرع عنه ما عدا ح/279)، أصول ثابتة أخرى (المخزون الأدنى، سندات المساهمة والضمانات المدفوعة للغير، الزبائن والحسابات الملحقة للعملاء الذين لا يمكنهم السداد إلا بعد سنة)).

**2.1.3.الأصول الجارية**: تشمل جميع عناصر الأصول التي يتم تحويلها إلى سيولة نقدية خلال 12 شهر من تاريخ إغلاق الميزانية، وتتمثل في:( المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ(ح/30..ح/38)، الزبائن والحسابات الملحقة(ح/41 وما تفرع عنه ما عدا ح/419)، المدينون الأخرون (ح/409 ومدين: ح/42 و ح/43 و ح/44 ما عدا 444 إلى 448 و ح/45 و ح/46 و ح/486 و ح/489)، الضرائب (ح/444 و ح/445 و ح/447)، الأصول الجارية الأخرى (ح/48 مدين)، توظيفات وأصول مالية جارية (ح/50 خارج 509)، أموال الخزينة (ح/519 و غيره من المدينين (51 و52 و53 و54)).

**2.3.الخصوم:** تنقسم بدورها إلى مجموعتين:

**1.2.3.الموارد الدائمة**: تضم كل الموارد المالية التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، وتشمل:

**1.1.2.3.الأموال الخاصة**: وتشمل: رأس المال الصادر أو الحساب المستغل (ح/101 و ح/108)، رأس المال غير المطلوب (ح/109)، العلاوات والاحتياطات (ح/104 و ح/106)، فارق إعادة التقييم (ح/105)، فارق المعادلة (ح/107)، النتيجة الصافية (ح/12)، الترحيل من جديد (ح/11)).

**2.1.2.3.الديون الطويلة الأجل**: وهي الديون التي يكون تاريخ استحقاقها يفوق السنة تشمل: مؤونات الأعباء على الخصوم غير الجارية(ح/ 15 خارج 155)، الاهتلاكات والديون المماثلة (ح/16)، الديون المرتبطة بالمساهمات(17)، الضرائب المؤجلة على الخصوم (ح/134 و ح/155)، إعانات التجهيز (ح/131)، اعانات أخرى للاستثمار (ح/132)، الديون الأخرى غير جارية (ح/229)).

**2.2.3.الديون القصيرة الأجل**: وهي الديون التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من سنة أي في الأجل القصير وتشمل: الموردون والحسابات الملحقة (ح/40 خارج ح/409)، الضرائب (دائن: ح/444 و ح/445 و ح/447)، الديون الأخرى (ح/ 419 و ح/509 ودائن: ح/ 42 و ح/43 و ح/44 ما عدا من 444 إلى 447 و ح/45 و ح/46 و ح/48)، خزينة الخصوم (ح/519 وغيره من الديون 51 و 52).

**4.شكل الميزانية المالية:**

يكون شكل الميزانية المالية على النحو التالي:

**الجدول رقم (01): الميزانية المالية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الأصول | القيمة المحاسبية الصافية الحقيقية | الخصوم | المبالغ |
| **أصول ثايتة:Actifs immobilisés**قيم معنوية:Valeurs incorporellesقيم مادية:Valeurs corporelles  قيم مالية:Valeurs financièresأصول ثابتة أخرى autre actifs immobilisés  |  | **أموال دائمة:Capitaux permanents**أموال خاصة:Capitaux Propresديون طويلة الأجل:Dettes à long terme |  |
| مجموع الأصول الثابتة |  | مجموع الأموال الدائمة |  |
| **أصول متداولة:Actifs circulants**قيم الاستغلال: Valeurs d’exploitation قيم محققة:Valeurs réalisables قيم حاضرة:Valeurs disponibles |   | **ديون قصيرة الأجل:Dettes à court terme**ديون قصيرة الأجل: Dettes à court terme |  |
| مجموع الأصول المتداولة |  | مجموع الديون القصيرة الأجل |  |
| مجموع الأصول |  | مجموع الخصوم |  |

تساعد الميزانية المالية على حساب صافي المركز المالي أو صافي الذمة المالية (Valeur Patrimoniale) للمؤسسة على النحو التالي:

صافي المركز المالي للمؤسسة = مجموع الأصول – مجموع الديون (ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل)

**صافي المركز المالي للمؤسسة = الأموال الخاصة.**

**5.الميزانية المالية المختصرة:**

عبارة عن جدول يبرز المجاميع الكبرى لعناصر الأصول والخصوم، كما يلي:

**الجدول رقم (02): شكل الميزانية المالية المختصرة**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الأصول (Actifs)** | **المبالغ**  | **الخصوم (Passifs )** | **المبالغ** |
| اصول ثابتة |  | موارد دائمة |  |
| أصول متداولة |  | ديون قصيرة الأجل |  |
| **مجموع الأصول**  |  | **مجموع الخصوم**  |  |

**6. أدوات تحليل الميزانية من المنظور المالي:**

يعتمد تحليل الميزانية من المنظور المالي على مجموعة من الأدوات، نوجزها فيما يلي**:**

**1.6.تحليل مؤشرات التوزان المالي:**

**1.1.6.رأس المال العامل (Fonds de roulement ):**

يعتبر رأس المال العامل من الوسائل الهامة التي تستخدم في مجالات تقييم التغيرات في سيولة المؤسسة، حيث يتمثل في فائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول غير الجارية، أي ذلك الفائض من السيولة المتبقية من تمويل الأصول غير الجارية باستخدام الأموال الدائمة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول الجارية، كما يعرفه على أنه ذلك الفائض في السيولة الناتج عن تسديد القروض قصيرة الأجل في آجال استحقاقها باستخدام الأصول الجارية المتحولةإلى سيولة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول غيرالجارية. والجدول الموالي يلخص طريقة حسابه و تفسير أهم حالاته.

 **الجدول رقم (03): طرق حساب رأس المال العامل**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرمز** | **طريقة احتسابه** | **التعليق** |
| **FR** | **من أعلى الميزانية:****FR=الموارد الدائمة – الأصول الثابتة****من أسفل الميزانية:****FR: الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة**  | **FR>0 :** وهي الحالة المفضلة وتعني أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة وفائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول المتداولة.**FR<0**: يعني أن الموارد الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة، وفي هذه الحالة سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات، أي عدم توفر السيولة اللازمة وهذا ما يدل على ضعفها المالي.**FR=0**: رأس المال العامل معدوم، تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وهي حالة نادرة الحدوث.**FR>0:** يعني أن المؤسسة استطاعت مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ، ويبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان.**FR<0:** يعني أن الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.**FR=0**: يعني أن الأصول المتداولة مساوية للخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل) ، وهذه الحالة تشكل التوازن المالي الأدنى ، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في مواعيد استحقاقيها، إلا أن هذا الوضع من الممكن أن يخلق لها بعض المشاكل نتيجة وجود بعض التذبذبات في دورة الاستغلال، يترتب عليها عدم المطابقة بين السيولة من جهة والالتزامات من جهة أخرى. |

**2.1.6.احتياجات رأس المال العامل(Besoin en fonds de roulement ):**

يعرف على أنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة ( قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة)، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل، باستثناء التسبيقات، أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفات المصرفية. و الجدول الموالي يلخص كيفية حسابه وأهم حالاته.

 **الجدول رقم (04): طرق حساب احتياجات رأس المال العامل**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرمز** | **طريقة احتسابه** | **التعليق** |
| **BFR** | **BFR =(الأصول المتداولة- النقديات) –(الخصوم المتداولة – السلفيات المصرفية)** | **BFR>0** معناه أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.**BFR<0:** وهذا يعني أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، أي أن الموارد تغطي الاحتياجات و يبقى فائض والمؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى راس مال عامل موجب ولكن يتوجب عليها توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.**BFR=0:** وهذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، أي أن كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات وهي حالة توازن بالنسبة للمؤسسة وهي حالة عابرة. |

**3.1.6.الخزينة الصافية (Trésorerie Nette):**

تعرف الخزينة الصافية على أنها مجموع الأموال السائلة ( الجاهزة) التي توجد تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث يعتبر تسيير خزينة المؤسسة المحور الأساسي في تسيير السيولة، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد مختلف التزاماتها المستحقة في وقتها المحدد**.** يمكننا ايضاح طرق حسابها وأهم حالاتها من خلال الجدول الموالي.

 **الجدول رقم (05): طرق حساب الخزينة الصافية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **التعليق**  | **طريقة احتسابه** | **الرمز** |
| **TR>0:**في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.**TR<0:** في هذه الحالة تكون المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود أعباء إضافية، ما يجعلها أمام عدة خيارات، إما الاقتراض من البنوك، أو المطالبة بحقوقها لدى الغير أو قيامها بالتنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الانتاجية. **TR=0:** تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أننا أمام الوضعية المثلى، إن الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية**.** |  **= القيم الجاهزة – السلفيات البنكية TR****TR= BFR-FR** | **TR** |

**4.1.6.شروط تحقيق التوازن المالي:**

لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لا بد من تحقق الشروط التالية:

**الشرط الأول**: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب (FR>0)، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة مـن تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسـة اعتمـادا علـى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

**الشرط الثاني**: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أنFR> BFR ، إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفـي هـذا الهـامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

**الشرط الثالث**: خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السـابقين، وبـذلك تـتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجاريـة بواسـطة اسـتخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

**.2.6.التحليل بواسطة النسب المالية:**

تعتبر النسب المالية من بين الأدوات التي تستخدم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، ولذا وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه.

**1.2.6.انواع النسب المالية:**

**1.1.2.6.نسب السيولة:**

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، والذي يعبر عن مدى قدرتها على تسديد التزاماتها القصيرة، وتشمل ما يلي:

**- نسبة السيولة العامة:** تبين لنا كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل، وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

**نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل**

مجموع الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم محققة + قيم جاهزة.

يمكن التمييز بين الحالات الثلاثة التالية للسيولة العامة:

- نسبة السيولة العامة = 1، يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل معدوم.

-نسبة السيولة العامة > 1، يعني أن رأس المال العامل موجب ووضعية المؤسسة جيدة.

-نسبة السيولة العامة < 1، يعني وضعية سيئة وخطيرة للمؤسسة وعليها أن تراجع هيكلها المالي، وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رفع رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها القصيرة الأجل وزيادة أموالها المتداولة.

-**نسبة السيولة المختصرة:** تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة، أي دون قيامها ببيع مخزوناتها وتعطى بالعلاقة التالية:

**نسبة السيولة المختصرة = (حقوق + قيم جاهزة )÷ ديون قصيرة الأجل**

حتى تكون هذه النسبة مثلى، فإنه حسب رأي بعض المختصين في التحليل المالي يجب أن تكون محصورة ما بين 30% و 50%.

**- نسبة السيولة الجاهزة:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة، للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينتها وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ الديون القصيرة الأجل**

أشار بعض المختصون في التحليل المالي إلى أن هذه النسبة تكون مثلى في حالة ما إذا كانت محصورة ما بين 20% و 30%.

**2.1.2.6.نسب التمويل:**

**-نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، ويتم احتسابها بالعلاقة التالية:

**نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة ÷ الأصول غير الجارية**

انطلاقا من العلاقة السابقة، يمكن أن نميز بين ثلاثة حالات كما يلي:

**-الحالة الأولى:**  نسبة التمويل الدائم > 1، يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية، أي رأس مال عامل >0، في هذه الحالة يمكن للمؤسسة ممارسة نشاطها بارتياح.

- **الحالة الثانية**: نسبة التمويل الدائم <1، يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية، أي راس مال عامل <0، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول غير الجارية.

- **الحالة الثالثة**: نسبة التمويل الدائم= 1، يعني أن الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية، أي رأس مال عامل =0، في هذه الحالة تحقق المؤسسة التوازن الأدنى.

**-نسبة التمويل الخاص:** تعبر هذه النسبة مدى تمويل الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير جارية، حيث يتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

**نسبة التمويل الخاص = رأس المال الخاص ÷ الأصول غير جارية**

انطلاقا من المساواة السابقة، يمكن أن نميز بين الحالتين التاليتين:

**-الحالة الأولى**: نسبة التمويل الخاص = 1، معناه رأس مال عامل خاص معدوم، أي أن الأصول غير الجارية مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون الطويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة.

**-الحالة الثانية:** نسبة التمويل الخاص >1، معناه رأس المال العامل الخاص >0، أي هناك فائض من الأموال الخاصة بالإضافة إلى الديون الطويلة الأجل لتمويل الأصول الجارية (المتداولة)، وهذا يعتبر في غير صالح المؤسسة لأن الديون الطويلة الأجل يترتب عليها فوائد مدينة والأصول الجارية لا تجنى منها فوائد لذلك يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5.

**3.1.2.6.نسب المديونية:**

هي النسب التي تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المـالي للمؤسسة علـى المـدى الطويل، كما تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المـدى مثـل الـسندات والقروض طويلة الأجل.

**-نسبة التمويل الخارجي (الاستدانة الكلية):** تعبر هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها، وحتى تكون هذه النسبة جيدة يجب أن لا تتجاوز 1 وأن تقل عن 75 %. ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

**نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول**

**-نسبة الاستقلالية المالية:** تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في تسديد ديونها بالاعتماد على أموالها الخاصة، ويتم حسابها انطلاقا من الصيغتين التاليتين:

**نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة÷ مجموع الديون**

**نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم**

في المساواة الأولى يجب أن تكون نسبة الاستقلالية محصورة ما بين 1 و 2، فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل للمؤسسة قدرة كبيرة على التسديد والاقتراض. أما إذا تساوت مع العدد 1 أو أقل منه، فهذا يعني تساوي الطرفين أو أن الأموال الخاصة تساوي أو تقل عن الديون، الأمر الذي يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا في حالات ضمانات أخرى.

بالنسبة لاستخدام الصيغة الثانية فالمؤسسة تكون مستقلة ماليا إذا كانت أكبر من 0.5، والعكس صحيح.

**-نسبة قابلية السداد:** تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد مختلف ديونها باستخدام أصولها الثابتة، وذلك في حالة تصفية المؤسسة وبيع ممتلكاتها، يتم حسابها انطلاقا من الصيغة التالية:

**نسبة قابلية السداد = الأصول الثابتة ÷ مجموع الديون**

 تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت ›1 مما يؤدى إلى تحسين مستوى الملاءة المالية للمؤسسة وتعزيز ثقة الدائنين بها. أما ذا كانت  هذه النسبة ‹ 1 فذلك  يؤدي إلى تخفيض مستوى الملاءة المالية للمؤسسة ، وبالتالي انخفاض ثقة الدائنين بالمؤسسة.

**4.1.2.6.نسب النشاط والتسيير:**

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الامثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي من الأرباح.

-**معدل دوران إجمالي الأصول**: يقيس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال ، ويحسب كما يلي:

**معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول**

- **معدل دوران الأصول غير جارية**: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول غير جارية الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال، ويتم حسابه كما يلي:

**معدل دوران الأصول غير جارية = رقم الأعمال ÷ الأصول غير جارية**

- **معدل دوران الأصول الجارية**: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال، ويعطي بالصيغة التالية:

**معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال ÷ الأصول الجارية**

- **مدة الزبائن:** تقيس هذه النسبة متوسط المدة التي تمنحها المؤسسة للزبائن من أجل تحصيل ثمن مبيعاتها لهم، وتحسب انطلاقا من الصيغة التالية:

**مدة الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض)÷ رقم الأعمال TTC × 360**

تكون هذه النسبة جيدة في حالة ما إذا كانت منخفضة ومتناقصة عبر الزمن، أما في حالة ما إذا كانت متزايدة فهذا يدل على وجود تساهل كبير من طرف المؤسسة اتجاه متعامليها قد يترتب عليه ظهور عجز في السيولة النقدية.

- **مدة الموردون**: تقيس هذه النسبة متوسط المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة من أجل دفع ثمن مشترياتها. يتم حسابها بالصيغة التالية:

**مدة الموردون= (الزبائن + أوراق الدفع )÷ المشتريات TTC × 360**

تكون هذه النسبة جيدة إذا كانت مرتفعة ومتزايدة مع مرور الوقت، وكذلك إذا كانت أكبر من مدة الزبائن. أما إذا كانت منخفضة وأقل من مدة الزبائن فهذا سيؤدي إلى عجز المؤسسة عن سداد ديون موردها، وبالتالي حدوث مشاكل في دورتها الاستغلالية نتيجة انقطاع في تموينها بمختلف المواد الأولية واللوازم.

-**معدل دوران المخزون**: يقيس هذا المعدل عدد مرات قيام المؤسسة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير انخفاض هذا المعدل إلى انخفاض مبيعات المؤسسة، وبالتالي تراكم مخزوناتها، ما قد يعرضها إلى تدهور مستوى أسعارها. يعطى هذا المعدل بالعلاقة الرياضية التالية:

**معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون**

حيث أن: متوسط المخزون = (مخزون أول مدة +مخزون أخر مدة)/2.